المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تركيا وتطورات القضية الفلسطينية
اسم الكاتب: م.د. صادق جابر علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2023
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تركيا وتطورات القضية الفلسطينية

المدرس

الدكتور

صادق جابر علي(*)

المقدمة

ثمة عوامل كثيرة ومتعددة أسهمت بصورة أو بأخرى في خلق المناخ الأمني المعقد المحيط بإسرائيل. من بينها التاريخ الطويل المشحون بالحروب والمنازعات والصعوبات المختلفة التي واجهتها الدولة العبرية لتأمين بيئة تحفظ لها أمنها ووجودها ومستقبلها. فمسألة الأمن بالنسبة لإسرائيل تعد في غاية الأهمية. وتتصدر قائمة مكونات الأهداف الإستراتيجية العليا لها. ويجري تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنهما يشكلان مرادفا لوجود الدولة العبرية. من هنا فإن الحفاظ على الأمن الإسرائيلي إزاء المخاطر الداخلية والخارجية يتم من خلال التشديد على تجنيد مختلف الطاقات الذاتية والتحالفية في اتجاه يهدف الحفاظ على هذه المسألة.

هذا وفي الوقت الذي تتوقف فيه إستراتيجية الأمن الإسرائيلي على عوامل ذاتية في الدرجة الأولى فثمة تغيير مستمر سببه السعي الإسرائيلي الدائم لتحسينه وبات الحفاظ على هذا الأمن يرتبط بظروف البيئة الإستراتيجية التي راحت تتحكم بها متغيرات داخلية وخارجية وتخضع لمعطيات الواقع الراهن وتحولات السياسة الدولية.

ومن المعروف أن ثمة مبادئ أنبنت عليها العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي يرى المراقبون بأنها في لحظة تحول تاريخية وحقيقة في مجال إعادة النظر في عمقها الإستراتيجي العام وهذا ما بات يطرح على طاولة مفكريها ومخططيها الإستراتيجيين وبدت المبادئ التي أُسست عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية تتغير نتيجة صعوبة البيئة الإستراتيجية التي تواجه صناع القرار الإسرائيلي وقد أصبحت أكثر تعقيدا إلى حد بعيد فمبدأ أرض إسرائيل الكبرى بدأ يتلاشى شيئا فشيئا منذ اليوم الذي وقعت فيه

(*)مركز الدراسات الفلسطينية- جامعة بغداد.

إسرائيل أتفاق "أوسلو" والمراحل التي مر بها وما رافقها من تطورات متلاحقة في التفكير الأمني الإسرائيلي" وما خطة الفصل أحادية الجانب والانسحابات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية إلا دليل على الانعطافة التي حصلت في النظرية الأمنية الإسرائيلية التي أخذت على عاتقها استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية المختلفة اختلافا كبيرا عن وقائع العقو الأولى التي رافقت نشوء الدولة العبرية.

سنتناول في بحثنا هذا مناقشة أثر المتغير الاقتصادي في الأمن الإسرائيلي من خلال المباحث التالية:

- مفهوم الأمن الإستراتيجي.
- المتغيرات الاقتصادية الداعمة للأمن الإسرائيلي.
- المتغير الاقتصادي وأثره على الأمن الإسرائيلي في المستقبل.
- ثمة الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الأول مفهوم الأمن الإسرائيلي

لقد عمدت الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى زرع الكيان الصهيوني "إسرائيل" في فلسطين كهدف إستراتيجي ليفصل بين جناحي الأمة العربية" ليكرس تجزئتها[1]" ثم جاء الرفض العربي القاطع لوجود هذا الكيان في قلب الأمة العربية ليشكل عقدة مستديمة شغلت صناع القرار الإسرائيلي خوفا على مستقبل أمن إسرائيل[2].

ويرى بن غوريون "مؤسس نظرية الأمن الإسرائيلية " أن ضمان أمن إسرائيل يعد في طليعة أهداف السياسة الإسرائيلية وأن تزايد الاهتمام بالأمن لدى إسرائيل يعود إلى متغيرين أساسيين هما[3].

متغير ديني اجتماعي: ويدور هذا حول العقلية الصهيونية ومرجعيتها التلمود والتوراة اللاتي ملأن بأماني الأمن والدائرة الإجتماعية التي عاش فيها اليهود ضمن فترات قديمة عانوا فيها من الاضطهاد والعزلة.

---

(١) سلمان رشيد سلمان، إسرائيل والخليج العربي، مجلة آفاق عربية، العدد "٧" بغداد ١٩٧٧، ص١٦.
(٢) محمود خليل، مبادئ، نظرية الأمن الإسرائيلية، مجلة اليقظة العربية، العدد "٩" الكويت ١٩٨٦، ص ص٥٢-٥٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٥٣.

متغير جيو سياسي: وهو ناتج عن الكيفية التي أنشأت بها إسرائيل داخل المنطقة كجزء غريب داخل الجسد العربي: وسوف يعمل هذا الجسد على رفض الجزء الغريب بكل قواه.

وفي جانب آخر يقول (بن غوريون) أن بلادنا ليست سوى قطعة صغيرة ضمن مساحة شاسعة متصلة مليئة كلها بالشعوب العربية) وأننا قلة) وحتى أن تضاعفنا عدة مرات سنبقى أقلية صغيرة ضمن هذا البحر العربي) ولذا هناك عدة أمور من شأنها أن تدعم وتحصن أمن إسرائيل) إضافة للجيش هنالك الهجرة الجماعية والاستيطان وتوزيع السكان[()].

ولكي نفهم عمق وأتساع مفهوم الأمن منذ الأساس الذي أرساه بن غوريون ذكر في أحد أقواله "في حالتنا يؤدي الأمن دورا أكثر أهمية مما في البلدان الأخرى وهو لا يعتمد على الجيش فحسب فالأمن يعني استيطان الأماكن غير المأهولة توزيع السكان بناء الصناعات في أرجاء البلاد تطوير الزراعة الأمن معناه أحتلال البحر وتحويل إسرائيل إلى قوة بحرية عظمى ويتطلب أستقلالا اقتصاديا كما يتطلب تطوير الأبحاث والمهارات العلمية"[()].

ولعل هذا المفهوم الشمولي للأمن هو الذي جعل المواطن الإسرائيلي يسلم للقيادات الإسرائيلية في هذه الجوانب فهناك (%) من المواطنين مستعدون لتقبل سياسات الدولة الأمنية على الرغم من أنهم متشككون ومرتابون في مواقفهم من كبار الضباط والسياسيين حيث أن (%) من الإسرائيليين يثقون بالقيادات السياسية بشكل مطلق (% يثقون بالقيادات العسكرية بشكل مطلق[()].

لاشك أن القوة العسكرية الصهيونية أصبحت مؤهلة لمواجهة أي دولة تحاول تهديد الأمن الصهيوني حيث أرتفعت قدرات وإمكانيات تل أبيب النووية في فترة وجيزة فمنذ العام حتى العام كانت إسرائيل تمتلك عددا محدودا من القنابل النووية ثم أستطاعت رفع إمكانياتها في العام إلى أكثر من ( ) قنبلة ورأسا نوويا بين (–) قنبلة نووية إستراتيجية) ونحو ( )) قنبلة نووية

---

[٤] مشهور سلامة، نظرية الأمن الصهيوني من هوشمير إلى الخيار النووي، ط٢، مطابع اليقظة، الكويت ١٩٨٥، ص ص١٥-١٦.
[٥] عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، القاهرة ٢٠٠٠، ص ص٨٤-٨٦.
[١] المصدر نفسه، ص٨٦.

تكتيكية وصغيرة من جانب آخر تعمل إسرائيل وفق إستراتيجية تقوم على منع أي ولة عربية من أمتلاك سلاح نووي حتى ولو أدى ذلك إلى أستخدام القوة[1].

ويتصل بما سبق نظرية الأمن الإسرائيلية تركز على ضمان توفير القدرات الشاملة لما تراه ضروريا لتأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية وبصفة خاصة من خلال القدرات العسكرية المتقدمة لذا سعت إسرائيل لامتلاك منظومة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها فضلا عن وسائل حملها وإطلاقها بمستوياتها التكتيكية والإستراتيجية المختلفة ومن هنا سعت الولايات المتحدة لضمان التفوق الكمي والنوعي لإسرائيل لدرجة أنه أصبح جزءا من السياسة الخارجية الأمريكية بدء من إدارة الرئيس كندي وحتى اليوم[2].

بدأت الأوساط الأمنية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة بمناقشة للإستراتيجية النووية للدولة العبرية والتي تم وضعها في بداية الثمانينات وتستمر حتى العام مما يحتم على صانع القرار العربي معرفة أسس وماهية هذه السياسة تقوم على أسس من أهمها:[3]

أولا: تحقيق جوهر سياسة الأمن الإسرائيلية في الاعتماد على الحدود الآمنة والتفوق التكنولوجي والنوعي في التسليح والارتباط بحليف قوي: وممارسة أحدى إستراتيجيات الردع ضد مصادر التهديد وهي سوريا والعراق ومصر وإيران وليبيا حتى العام : وقد كان الحليف النووي وحتى منتصف الستينات هو الولايات المتحدة: ثم أنضمت إليها فرنسا وأبرمت مع إسرائيل أتفاق العام حول التعاون الثنائي في مجال الأبحاث النووية وتطوير الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية.

ثانيا: السبق في أمتلاك القدرة النووية في منطقة الشرق الأوسط والحرص على أمتلاك واحتكار السلاح النووي في المنطقة ومنع أي دولة عربية من تنفيذ برنامج نووي عسكري سواء بالعمل العسكري المباشر مثل ضربة العام لمفاعل تموز-- في العراق أو بتوظيف الضغوط الأمريكية على الدول العربية لإحباط برامجها النووية ومنع تطويرها.

---

[٢] محمد عبد السلام، أحتمالات ومحاذير أستخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط،من كتا الخيار النووي في الشرق الأوسط، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص٢١٥.

[٣] مشهور سلامة، مصدر سابق، ص ص٣٨-٣٩.

[٤] محمود سعيد عبد الظاهر، الخيار النووي الإسرائيلي،من كتا الخيار النووي في الشرق الأوسط،مصدر سبق ذكره،ص١٣٥-١٣٨.

فالعقيدة القتالية الإسرائيلية قامت على فلسفة "المفتوح غير المقيد" " "تجنب المعركة داخل مناطق السيطرة الإسرائيلية" ونقلها ومدها إلى ميدان الطرف الآخر" على شكل ضربات صاعقة وسريعة" وتجنب الدخول في أية معارك أستنزاف طويلة المدى" وتحقيق الحسم السريع والأنتصار العسكري الشامل والنهائي" والأنتقال إلى الدفاع عن المكاسب المتحققة والحفاظ على الوضع الراهن والتلويح بقوة الردع الشامل" فضلا عن تجاوز مذهب الحرب الوقائية (الأستباقية) الذي يعد من أقوى مذاهب العقيدة القتالية الإسرائيلية وأشدها أهمية في تاريخ الحروب العربية-الإسرائيلية) وكما استطاعت الأنتفاضة أن تهز المفهوم التقليدي "للأمن القومي الإسرائيلي" من خلال وضع جيش الاحتلال ومؤسساته الأمنية أمام حالة أستنفار مستديمة" أستطاعت أيضا أن تؤثر على الرؤية الثانية للأمن القومي الإسرائيلي" تنجح بها نحو المزيد من التأكيد على ضرورة التسوية مع الشعب الفلسطيني وفق الشرعية الدولية" في الوقت الذي تتخبط فيه النظرية الأمنية الإسرائيلية الثالثة القائمة على أساس العزل والفصل والجدران.(1)

وبعيد) عن الإشارات العنصرية التي تحملها النظرية الأمنية الإسرائيلية والجدار الفاصل بكل تعبيراته من تكريس العزل تجاه الشعب الفلسطيني وإعادة أنتاج نظام البانتوستانات "الأبارتيد" فإنه من الناحية العسكرية لم يكن لفكرته أن تولد داخل المخابرات الإسرائيلية لولا الخسائر الباهضة التي لحقت بالطرف الصهيوني" خصوصا بعد عجز حملة "السور الواقي" دون أن توقف العمل الفلسطيني المقاوم للإحتلال الإسرائيلي فوق الأراضي المحتلة في العام والعمليات التعجيزية داخل حدود العام وعجز شارون وأركان جيش الإحتلال وأجهزة الأمن من السيطرة على الوضع الأمني وضبط عبور "القنابل البشرية" بالرغم من الآلام والخسائر الهائلة التي لحقتها قوات الاحتلال في صفوف الشعب الفلسطيني(1).

وفي الجانب الآخر من الموضوع فإن التحولات الجديدة التي طرأت على تشكيل خريطة القوى في العالم بعد أنهيار الكتلة الشرقية وحلف وارشو والتطور الكبير في تقنيات وتكنولوجيا العتاد القتالي أحدث تغييرا واضح المعالم في فلسفة

---

(1) طلال محمد كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠، سلسلة أطروحات الدكتوراه "٣"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

(1) مشهور سلامة، مصدر سابق، ص٦٧.

ومفهوم الأمن عند مختلف الجهات الإسرائيلية وعلى كافة مستوياتها بينما يصر البعض ممن يطلق عليهم صفة الحرس القديم أو جيل "الآباء المؤسسين للدولة الصهيونية " ومعهم شرائح جديدة من أجيال شباب اليمين الصهيوني في نسقيه العلماني والتوراتي على ترديد ركائز المفهوم التقليدي " للأمن القومي الإسرائيلي" والمتمثل بالاحتفاظ بعنصر الأرض وجغرافيتها في تحقيق الأمن" يرى البعض الآخر ومنهم بعض رجالات جيل "المؤسسين" بأن التطور التكنولوجي خصوصا تكنولوجيا الصواريخ البالستية والقنابل البشرية "الاستشهاديين" قد ألغى مفهوم الأمن القائم على "حدود آمنة" بالمعنى الجغرافي ليحل محله مفهوم آخر للأمن يقوم على "التوصل إلى أتفاقيات سلام مع الأطراف العربية" مضافا إليها أمتلاك الدولة العبرية قوة متفوقة تقنيا وتكنولوجيا على المستويين العسكري والاقتصادي"().

وعليه فاكتساب المعرفة بجوانبها المختلفة عند أنصار المفهوم الجديد "للأمن القومي الإسرائيلي" وفي رأي "مفيد حاييم وايزمان" زعيم المنظمة الصهيونية العالمية وهو سلاح إسرائيل الجبار وشريان القوة ومصدر الدفاع في مواجهة القنابل البشرية المتوقعة في كل لحظة() عليها وتخفيض الضغط ما أمكن على المناطق الساحلية المزدحمة بالسكان فأستغلت المنازل العربية المهجورة في إسكان المهاجرين ().

وهكذا نجد أن عدد السكان اليهود في فلسطين أرتفع نتيجة لقدوم هذه الموجات من الهجرة وللتزايد الطبيعي وساهمت بلدان شمال أفريقيا بالجزء الأكبر من هذه الهج ().

وقد كان للهجرة الواسعة خلال النصف الأول من الستينات أثر كبير على إنعاش الاقتصاد وخاصة الحركة العمرانية فقدوم " " ألف مهاجر سنويا بثبات خلال المدة (–) أدى إلى توسيع حركة البناء) والانخفاض المفاجئ للهجرة في النصف الآخر من العام لى أنخفاض حركة البناء ومع أستمرار أنخفاض الهجرة عام وما رافقها من أنكماش قطاع البناء أرتفع عدد

---

(٢) أزهار عبد الله الحيالي،الوظيفة القومية لإسرائيل بعد الحر الباردة، وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غي منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠٠١، ص١٤٧.

(٣)المصدر نفسه، ص١٤٩.

(٤)حبيب قهوجي، بنية ومشاكل التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة، سلسلة دراسات الأرض "١١"، ط١، دمشق ١٩٨٣،ص٦٦.

(٥) الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٩، ص٨٠.

العاطلين عن العمل وعند سماع يهود العالم بالأوضاع الاقتصادية المضطربة في إسرائيل وعزوفهم عن الهجرة إليها مما ساعد في تأجيج حدة البطالة وفي وسط هذه الظروف أفتعلت إسرائيل الأزمة مع الدول العربية تمهيدا لعدوان العام على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين وضعها الاقتصادي.(())

المبحث الثاني المتغيرات الاقتصادية الداعمة للأمن الإسرائيلي

إن من أهم المتغيرات الاقتصادية الداعمة للأمن الإسرائيلي إضافة إلى "الهجرة والاستيطان" التي سنتناولها في هذا المبحث هو تداخل الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد الفلسطيني" ومشروع الشرق أوسطي" والمعونات الخارجية (سواء كانت هبات أم قروض) وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم) إذ أن لموضوع الهجرة والاستيطان علاقة مباشرة برواج الاقتصاد الإسرائيلي(لأن أنخفاض موجات الهجرة يؤدي إلى الكساد الذي هو من أهم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي إضافة إلى سياسة إسرائيل الأمنية التي جعلت من أماكن المستوطنات الخط الأول عند تعرضها لأي هجوم خارجي.

إذ أدت موجات الهجرة الكبيرة إلى سوء الأحوال الاقتصادية في إسرائيل لما رتبته من مشاكل اقتصادية واجتماعية في مجال أستيعاب المهاجرين (()).

أما في مجال الاستيطان فنجد أن سلطات الاحتلال ركزت على أسكان المهاجرين في المناطق الجديدة التي أستولت عليها للتخلص من الركود والبطالة تؤكد النظرة إلى إسرائيل ما بعد الحرب صحة هذه الفرضية إذ وصلتها ملايين من الدولارات كمساعدات أثناء الحرب وأزدادت حركة الاستثمار الأجنبي وحركة بيع المستندات الإسرائيلية في الولايات المتحدة والدول الأوربية وكذلك قامت بفرض منتجاتها على المناط التي أحتلتها عام (()).

ولكن رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية لم يسهم ذلك في تحسين وضع الهجرة أستمر العزوف عن الهجرة إلى إسرائيل وهنا جاءت مساعدة الصهيونية العالمية للهجرة إلى إسرائيل من قبل يهود أوربا الغربية حتى ولو كانت الحياة فيها غاية في الصعوبة وحتى وإن لم يتوفر الإستقرار(()).

---

(١) مصدر سابق،ص ص٨٥-٨٧.
(١) الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٦٩، ص٤٨.
(٢) الياس سعد، نفس المصدر، ص٩٠.
(٣) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧١، ص١٤٦.

وفي العام شنت إسرائيل حملة إعلامية واسعة النطاق لتهجير أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى فلسطين وأستمرت موجات الهجرة حتى الوقـ الحاضر ونلاحظ حدث تراجعا في حجم الهجرة ففي العام ( ) وصل إلى فلسطين حوالي ( ) مهاجر) وتزامنت ظاهرة أنخفاض نسبة الهجرة مع ظاهرة الهجرة المعاكسة) وهذه الظاهرة برزت كنتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية بفعل الأنتفاضة) ففي العام ( ) وصل إلى إسرائيل ( ) مهاجر) وغادروها ( ) شخص) ().

إستنادا لما تقدم تبين أن الهجرة شكلت العمود الفقري لزيادة عدد السكان منذ تأسيس (دولة إسرائيل) وحتى الوقت الحاضر) وأن تعداد اليهود في فلسطين بلغ ( ) ألف نسمة في العام) وأزداد في العام إلى (() مليون نسمة) ساهمت الهجرة اليهودية بنسبة (( ) %) في هذه الزيادة().

وأهمية الهجرة لا تسهم فقط في نمو السكان بل إلى نوعية المهاجرين أن مصدر الهجرة كان في معظمه من دول أوربا والولايات المتحدة إذ لم ينخفض معدل نسبة المهاجرين من هذه الدول عن (%) قبل قيام إسرائيل بينما بلغت النسبة (%) كمتوسط للمدة (–) وهذا يؤشر تدفق مهاجرين يتمتعون بمستويات تعليم عالية ويتمتعون بالخبرات والمهارات الضرورية للتنمية().

أما بالنسبة إلى الجانب الأمني فنلاحظ أن إسرائيل جعلت من المستوطنات خط الدفاع الأول عنها ففي حال تعرضها لأي هجوم مباغت تكون مهمة المستوطنات مقاومة الهجوم وتعطيل قدرات العدو الهجومية لحين تكامل الجيش الإسرائيلي().

أرادت إسرائيل للمستوطنات أن تحمي الحدود وأن تتحمل نتائج الضربة الأولى في أية حرب محتملة يشنها العرب على إسرائيل وهي التي عناها "شارون"

---

(١) عبد الحميد العلوجي، الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، دار الجمهورية للطباعة، بغداد ١٩٦٨، ص٤٢.
(٢) عبد الكريم محمد الخفاجي، إستراتيجية الأمن الاقتصادي الإسرائيلي، مرتكزاتها المالية واتجاهاتها في ظل المتغيرات الاقتصادية، جامعة بغداد ٢٠٠٣، ص٣٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٧.
(٤) هدى شاكر معروف، أتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين١٩٩٩، ص ص١٨١-١٨٥.

بحديثه عن الزمن الحرج لأجل أن تتمكن إسرائيل من تهيئة الاحتياط للرد بالهجوم المقابل[٥].

أما بالنسبة للجوانب الأيديولوجية فإن المستوطنات إحدى الوسائل لتحقيق حلم أرض الميعاد فالتركيبة الأيديولوجية لإسرائيل قائمة على مفهوم الاستيطان الذي في طياته فكرة العداء للآخرين والرغبة في التفوق[٥].

إن العقيدة الأمنية التي تبنتها إسرائيل جعلت من الأزمات والمشاكل الاقتصادية نتيجة حتمية في نهاية المطاف وهذه العقيدة تصب في أتجاهين هما[٥]:

بناء قوة عسكرية ضاربة في مقدورها حماية الأراضي المغتصبة والاستمرار في كبت التطلعات الوطنية لشعب فلسطين والتأثير على الدول العربية المجاورة من أجل الحيلولة دون نجاحها في بناء قوة عسكرية وأقتصادية ذاتية باستطاعتها مواجهة التحديات الإسرائيلية.

بناء مجتمع رفاه يتمتع بمستويات معيشة مرتفعة بأستطاعته إغراء غالبية يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين.

ولما كانت متطلبات تحقيق كل هدف تتناقض مع متطلبات تحقيق الهدف الآخر ولما كان على إسرائيل تحقيق كلا الهدفين معا دون التنازل عن إحداهما تبرز أهمية المعونات الخارجية في تحقيق الأمن[٥].

من خلال ما تقدم برز لدينا أتجاهين حول التأثيرات الاقتصادية والأمنية للمعونات التي تصل إلى إسرائيل وهما[٥]:

الاتجاه الذي يركز على المعونات في تحقيق التنمية.

الإتجاه الذي يركز على دور المعونات في بناء القوة العسكرية إذ تتفق معظم الدراسات الاقتصادية على أن للمعونات الاقتصادية دورا مهما في تعجيل عملية التنمية وأن الدول التي تتبنى برامج التنمية الاقتصادية تواجهها عقبات أهمها عقبة

---

[٥] زكريا القفاز، الدور العسكري للمستوطنات الصهيونية، نشرة الدراسات العسكرية، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد "٣" ٢٠٠٢. ص١٥.

[٦] عبد الله صالح، المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد "٢٦" القاهرة ١٩٩٦، ص١٠٥.

[٧] المصدر نفسه، ص١٠٨.

[١] محمد عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص٢١٦.

[٢] خليل حماد، المساعدات الأمريكية لإسرائيل وللأقطار العربية، دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربي، العدد "٨٩"، بيروت ١٩٨٦، ص٥٨.

"فجوة المدخرات" وعقبة فجوة (الصرف الأجنبي) والتي تشكل قيد(على عملية التنمية.

إن فجوة المدخرات هي الفرق بين المدخرات المتوفرة لدى البلد الذي يعكف على برامج للتنمية الاقتصادية) وبين المدخرات اللازمة لتحقيق معدل مقبول للتنمية) وأما فجوة الصرف الأجنبي فهي الفرق بين العملات الأجنبية المتوافر) وبين العملات الأجنبية اللازمة لتمويل إستيراد رأس المال والسلع الوسيطة وأستخدامه في عملية التنمية) وهنا يأتي دور المساعدات الخارجية في سد فجوة الصرف الأجنبي وفجوة المدخرات) وبالتالي تعطيل عملية التنمية[()]

كما أسهمت المعونات بشكل كبير في تحديد حدة العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الإسرائيلي فأنخفض العجز الذي كانت نسبته (%) للمدة من (–) إلى ((((%) للمدة من (–)) ثم بلغت متوسط نسبة العجز ((((%) للمدة (–) مما يدل على الأهمية الحيوية لهذه التحويلات في تخفيض العجز في الحساب الجاري وبالتالي تسهيل عملية التنمية[()]

وللتنمية هنا دور كبير في دعم الأمن من خلال بناء مستعمرات جديدة ومن خلال خلق قدرة أقتصادية كافية تستطيع إسرائيل من خلالها إغراء يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل وخاصة يهود الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية
الحياة في إسرائيل ستصبح مساوية لظروف حياة اليهود في بلدانهم وفي الوقت نفسه سوف تحد إسرائيل من موجات الهجرة المعاكسة.

ومن خلال ذلك ستحقق إسرائيل هدفا مزدوجا يصب في وعاء تحقيق الأمن الإسرائيلي فهي من ناحية تستقدم مهاجرين جدد وتحد من الهجرة العكسية وبذلك ترجح الوضع الديمغرافي لصالحها على حساب العرب الفلسطينيين ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء المهاجرين يجلبون معهم الخبرة والكفاءة ورؤوس الأموال التي ستصب في دعم التنمية من جديد.[()]

أما عن دور المعونات في بناء القوة العسكرية يتلخص في دور المعونة المقدمة إلى إسرائيل في بناء القوة العسكرية التي تدعم الأمن من خلال محورين هما:

---

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٨.
(١) عبد الكريم محمد الخفاجي، إستراتيجية الأمن الاقتصادي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص٤٢.
(٢) حسن نافعة، هل تستطيع إسرائيل الإستغناء عن المعونة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد "١٢٦"، القاهرة ١٩٩٦،ص٩٥.

هيكلية المعونة المقدمة إلى إسرائيل التي تشير إلى غلبة المكون العسكري لهذه المعونة نسبة إلى المكون الاقتصادي إذ تشكل المعونة العسكرية نسبة (%) مقابل (%) معونة اقتصادية لأعوام (–)[0].

المعونات الاقتصادية المقدمة إلى إسرائيل سوف تذهب إلى خدمة ديون إسرائيل الخارجية ومعظم هذه الديون هي ديون عسكرية تطلبتها الميزانية العسكرية الإسرائيلية الضخمة : هذه المعونات سوف توفر لإسرائيل القدرة على خدمة ديونها دون اللجوء إلى سياسة خفض ميزانية وزارة الحرب الإسرائيلية[0].

المبحث الثالث المتغير الاقتصادي وأثره على الأمن الإسرائيلي في المستقبل

لقد زرعت إسرائيل في قلب الوطن العربي بصورة شاذة لم يسبق أن زرع كيان سياسي أو تنظيم سلطوي بصورة مماثلة لها وأستخدمت أسلوب الاحتلال والتوسع لاستمرار وجودها وأعتمدت على دعم قوى دولية ذات مصالح أستعمارية في إسنادها وإمدادها بكل ما تحتاج من دعم مادي ومعنوي وهكذا ولدت مشكلة الأمن من رحم الحركة الصهيونية متمثلة بإسرائيل[0].

كما يعد منطق .لتفكير الإستراتيجي الإسرائيلي انعكاسا للوضعية أو الطريقة التي نشأت وتكونت بها إسرائيل (شعب بلا أرض) تجسيد(لمقولة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) وهي المقولة التي وجدت سبيلا(إلى حيز التنفيذ نتيجة المساعي الحثيثة والمكثفة التي قامت بها الحركة الصهيونية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر) حيث تركز التأكيد على فكرة أنه لا خلاص من عداء الشعوب لليهود في المجتمعات الأوربية إلا(بإتلافهم وأنفصالهم عنها) وإيجاد أرض تجمعهم من الشتات لوحدهم) وقد مرت هذه الفكرة قبل أختمارها على أرض الواقع بعدة محطات منها المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال في سويسرا عام ومرورا(بوعد بلفور عام وأنتهاءا(بقرار تقسيم فلسطين عام وهو القرار الذي لم

---

[٣] منار الشاوي، الانعكاسات المباشرة للانتفاضة على المجتمع الاقتصادي الصهيوني، نشرة إسرائيل من الداخل، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد "٦"، بغداد ٢٠٠٢، ص٨.

[٤] محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية في إسرائيل، مصدر سابق، ص١٤٠.

[١] سلمان رشيد سلمان، مصدر سابق، ص١٩.

يحقق الحلم الصهيوني بوجود الأرض ليهود العالم إنما كان بوابة الانفتاح على كامل التراب الفلسطيني.()

ومن هنا حاولت إسرائيل لملمة وضعها المبعثر وتحقيق أمنها من خلال عدة مسالك مختلفة أبرز هذه المسالك هو المتغير الاقتصادي() فالمتغيرات السياسية الدولية التي حصلت خلال العقد الأخير من القرن الماضي في زوال الإتحاد السوفيتي السابق وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار السياسي العالمي وتوقيع أتفاقيات السلام والمحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف وطروحات المشروع الشرق أوسطي والشرق الأوسط الكبير() كل هذه عوامل أسهمت بفتح الأبواب واسعة أمام التوجهات الإسرائيلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية العليا في المنطقة وأكثر من ذلك فإن إسرائيل) ونتيجة لتلك المتغيرات تسعى لأن تكون زعيما وطنيا أقتصاديا وسياسيا في المنطقة يدفعها إلى ذلك أمتلاكها قاعدة علمية متطورة قادرة على بناء صناعات المستقبل التي تعتمد على القدرات الفنية لتنفرد إسرائيل بأمتلاك الميزة النسبية لهذه الصناعات من بين دول المنطقة فالتطو العلمي الشرط الضروري لبناء إمبراطورية أو دولة قوية قادرة على التمدد خارج حدودها الجغرافية فكل الدول الاستعمارية القوية والإمبراطوريات لم تكن لتنصف بذلك قبل أن تحقق تقدما أقتصاديا وعلميا والشواهد التاريخية تدل على ذلك لا سيما أن إسرائيل ودولة داود وسليمان على وفق الفكر الصهيوني().

ومع ذلك فإن أمام إسرائيل تحديات أقتصادية كبيرة قد تحول دون تحقيق أهدافها التوسعية العليا وفي مقدمة تلك التحديات هي المعضلة السكانية المتمثلة بانخفاض مستوى النمو الطبيعي على حاله مترافقا مع جانب آخر مهم وهو أنخفاض مستوى الهجرة إلى إسرائيل وأرتفاع نسبة الهجرة المعاكسة كذلك أسهمت في خلق "البطالة– التضخم– عجز الميزانية" التي أدت إلى تفاقم مشكلة إسرائيل الاقتصادية متزامنا مع ضعف قاعدة الموارد الطبيعية().

وهكذا وجدت إسرائيل في الدول العربية المجال الحيوي الذي تحاول من خلاله معالجة مشاكلها وترتيب أوضاعها بشكل أفضل لتضمن موقع الصدارة الإقليمية

---

(٢) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، بغداد ٢٠٠٤، ص٢٥٠.
(٣) محمود خليل، مصدر سابق، ص٥٦.
(٤) عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي على مشارف التسعينات، مجلة شؤون عربية، العدد، القاهرة ٢٠٠٠، ص٣٥-٣٦.
(١) محمود عبد فضل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، التطورات- المحاذير- أشكال المواجهة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٧٩، بيروت ١٩٩٤، ص ص٤٦-٤٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٨.

مستقبلا تلافيا لاحتمالات تعاظم أزماتها الاقتصادية واحتمالات تراجع نفوذ وتأثير القوة الداعمة لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق توظيف تفوقها الحالي وتفوق حليفها الإستراتيجي وإنفراده على الساحة الدولية مقابل ضعف وتفككك عربي واضح وخطير (()).

ومن هنا فإن المستقبل في كل المتغير الاقتصادي يحمل صورة ضبابية لإسرائيل فإذا ما أرادت تحقيق أمنها فهي أما أن تعالج مشاكلها الاقتصادية الداخلية بنفسها وهذا أمر غير وارد كون المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها إسرائيل مشاكل هيكلية فوق إمكانيات صانع القرار الإسرائيلي وقدراته وستبقى السياسات الاقتصادية المتبعة تمثل مسكنات سرعان ما يختفي مفعولها لتطفو المشكلة الاقتصادية على السطح من جديد أما الخيار الثاني فهو تحميل الدول العربية المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها وهذا الخيار الذي سيتبع على الأرجح في المستقبل ويجري تطويره في الوقت الحاضر حيث ستشكل الدول العربية بإمكانياتها الاقتصادية الضخمة من موارد اقتصادية طبيعية بما فيها من موارد طاقة ورؤوس أموال كبيرة وطاقة أستيعابية هائلة البلسم الذي يشفي الأمراض الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي وعليه لا بد من التأكيد على الحقائق الآتية:(()

. سيظل مفهوم الأمن يتسع ويتطور متجاوزا القياسات التي تضعها الوحدات السياسية الدولية لوضعه وتأطيره ليتضمن سعي الشعوب وتطلعها الدائم وجدها في البحث عن معطيات السلم أتضاحا وتطبيقا لا سيما وأن تجارب التاريخ ودروسه كانت ولم تزل تؤثر بذاتها المنعطف الأخير الذي مر به النظام الدولي ومثال على ذلك ما أبتدعته الصهيونية من أفكار ومشاريع خطيرة سجلت تجاوزا لمفهوم الأمن ومعطياته ووسائل طمأنته.(()

. مفهوم الأمن عامة وإن بدأ منطلقا من الإحساس والشعور الذاتي بالقلق إلا أن الواقع المعاصر أنه أضحى أداة إفصاح وبلورة للإمكانيات والتعامل مع فرص تقويضها العوائق التي تحددها وذلك هو جوهر الأمن الذي عثر عليه الإسرائيليون حالهم في ذلك حال الأمريكان.

---

(٣) عبد الكريم محمد عبد الخفاجي، مصدر سابق، ص٨٧.
(١) مصدر سابق، ص٣٨.
(٢) محمد إبراهيم المصبح، التسوية في الفكر الصهيوني بين الإستراتيجية والتكتيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ٢٠٠١، ص ص٦٥- ٦.

. إن المفهوم الإسرائيلي للأمن وإن أتخذ معطيات البناء التي توافر عليها اليهود مقدمات أنطلاق لصياغة عناوينه فإنه يظل يحمل فضلا عن أنطلاقيته وحساسيته تجاه أي فعل مقابل حتى ولو كان من الداخل الصهيوني يستظل بالرؤية التي أفصحت عنها الحركة الصهيونية العامية حيث لا لتفوق الآخرين ولا شيء يحد من قدرته على أتمام ذلك لذا جاءت وسائله تدميرية للآخرين وبنائية للذات وهذا هو سر بشاعة مفهوم الأمن الإسرائيلي ومكمن خطورته(()

. لعل من بين أهم المتغيرات المؤثرة في الأمن الإسرائيلي هو المتغير الاقتصادي الذي تتوزع تأثيراته في أتجاهين متناقضين(()

الأول: يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الداعمة للأمن الإسرائيلي والتي تتوزع إلى عدة جوانب هي الهجرة والاستيطان وتداخل الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي: والمشروع الشرق أوسطي والمعونات الاقتصادية الخارجية

الثاني: يختص بالمتغيرا : الاقتصادية المهمشة للأمن الإسرائيلي والتي تتوزع بين مقاطعة أقتصادية وضعف قاعدة الموارد الطبيعية لإسرائيل ومشاكل الهجرة والاستيطان والأختلالات الاقتصادية الهيكلية التي يتعايش معها الاقتصاد الإسرائيلي.

.. من الطبيعي القول أن تزايد معدلات الهجرة إلى رواج الاقتصاد الإسرائيلي وأنخفاضها يؤدي إلى الكساد الذي يعد من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي كذلك الحال بالنسبة للاستيطان إذ جعلت إسرائيل منه خط الدفاع الأول عنها في حال تعرضها لأي هجوم عربي مباغت حيث تكون مهمة هذه المستوطنات مقاومة الهجوم وتعطيل قدرات العدو الهجومية لحين تكامل أستعدادات الجيش الإسرائيلي وهكذا تكون المستوطنات أحد الوسائل لتحقيق حلم "أرض الميعاد" فالتركيبة الأيديولوجية لإسرائيل قائمة على مفهوم الاستيطان الذي يحمل في طياته فكرة العداء للآخرين والرغبة في التفوق عليهم بكل ما يعنيه ذلك لضمان الأداء الاقتصادي المتميز(().

). إن الاقتصاد الإسرائيلي كأي أقتصاد أستعماري يطبق الآليات الرأسمالية ظل يعمل على تفعيل الفائض الاقتصادي من الأرض الفلسطينية ومن خلال قنوات مختلفة كالضرائ الكمركية والضرائب المباشرة إلى هياكل أدائه لتمكن إسرائيل من إدماج المناطق

---

(٣) المصدر نفسه، ص٦٨.
(٤). المصدر نفسه.
(١) الياس سعد، مصدر سابق، ص ص٥٦-٥٧.

العربية المحتلة اقتصاديا بها بكل ما تعنيه ذلك من تدعيم لهيكلها الإنتاجي وتخفيف حدة مشاكلها الاقتصادية وذلك عبر أسلوبين[1]:

الأول: التراكم البدائي من خلال مصادرة الكميات العامة والخاصة ونهب الثروات العربية

الثاني: أسلوب التبادل غير المتكافئ وما يعنيه من أستغلال مضاعف للعمل العربي في نواتجه.

. تسعى إسرائيل من خلال المشروع الشرق أوسطي إلى تحقيق منافع ومزايا أقتصادية مهمة من شأنها أن تضفي إلى منافع سياسية وأمنية[2]

. تلعب المعونات الخارجية بعناوينها المختلفة دورا كبيرا في بناء القوة العسكرية الداعمة للأمن الإسرائيلي من خلال محورين[3]:

الأول: يتعلق بهيكلية المعونة الخارجية المقدمة لها والتي تشير إلى غلبة المكون العسكري فيها قياسا بنسبة المكون الاقتصادي والمعونة العسكرية تشكل نسبة (%) مقابل (%) معونة اقتصادية.

الثاني: يتركز على خدمة فوائد الديون الإسرائيلية الخارجية إذ أن معظم ديون إسرائيل هي ديون عسكرية تطلبتها الميزانية العسكرية الإسرائيلية الضخمة وهذه المعونات لا توفر لإسرائيل القدرة على خدمة ديونها دون اللجوء إلى سياسة تخفض ميزانية وزارة الحرب.

.. مقابل ذلك تلعب المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل دورا مهما ليس في تعطيل الاقتصاد الإسرائيلي فحسب بل في محاربة التوجهات المتطرفة لدعم أمنها إذ أن هدف المقاطعة ليس منع التعامل المباشر وغير المباشر بين البلدان العربية وإسرائيل فقط بل إلى ملاحقة علاقات إسرائيل الاقتصادية الخارجية أيضا[4].

. تحتضن الاقتصاد الإسرائيلي جملة من المشاكل الاقتصادية الحادة التي تعكس حالة من أختلال التوازن الاقتصادي الداخلي والتي تكمن جذورها في ضغوطات الطلب المدعمة بالعجز الكبير والمستمر للموازنة العامة مثل البطالة والتضخم مما يجعل هذا الاقتصاد بحاجة ماسة ومستمرة للإعلانات والقروض الخارجية والمساعدات المؤثرة بوجودها وتواردها على نسب الهجرة والاستيطان[1].

---

[2] وليد خالد حسين الأعظمي، التسوية ومستقبل الاقتصاد الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ٢٠٠٢، ص ص١٠٥-١٠٦.

[3] المصدر نفسه، ص١٠٧.

[4] سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، مجلة دراسات الدار العربية للنشر والترجمة، العدد "٤٠"، القاهرة ١٩٩٠، ص٣٥.

[1] عبد علي كاظم المعموري، التحرير والتكليف الاقتصادي ممكنات للأختراق الإسرائيلي للاقتصاديات العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد "٣" ٢٠٠١، ص٩٥.

[2] المصدر نفسه، ص٩٦.

. من المؤمل أن يؤدي الاقتصاد الإسرائيلي إلى تفعيل خيار المزاوجة بين إمكاناتها وما تتلقاه من دعم خارجي لصالح كسب مردود المتغيرات الداعمة للإستراتيجية لا سيما في ظل تواضع تأثير القدرات العربية المضادة لتلك التوجهات[٥].

الخاتمة والاستنتاجات:

إن من أسباب النزعة الأمنية الإسرائيلية تكمن في إدراكها العميق لحجم الجريمة التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني واستيعابها حجم الكراهية العربية التي ولدت نتيجة تلك الجرائم مما حتم عليها بناء دولة إسرائيل على أساس القوة والتسلح واليقظة الدائمة. فالأمن الذي تنشده إسرائيل يتطلب أستقلالا اقتصاديا إضافة إلى تطوير الأبحاث والمهارات العلمية.

لذلك عملت إسرائيل على أن تحتل قضية الأمن وضعا مركزيا في سياستها الخارجية وقد ثبت ذلك من خلال حجم الأنفاق العسكري الذي بلغت نسبته ((((%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام وارتفعت إلى ((((%) في العام على الرغم من بدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط وتوقيع إسرائيل معاهدات سلام مع عدد من الدول العربية إلا أن القيادات السياسية الإسرائيلية لم تتحول كثيرا عن تلك الأيديولوجية إذ ظلت قضية الأمن هي القضية المركزية بل يمكن القول أن المبرر الأساسي لنشأة الدولة الإسرائيلية هو تحقيق الأمن والأمان لليهود.

كما تأكد بأن أعتماد القيادات السياسية الإسرائيلية على كافة الموارد الاقتصادية وتسخيرها من أجل تعزيز أمنها وجرى التأكيد على أهمها هو (الهجرة والاستيطان) لأن التهديدات الخارجية التي تهدد كيانهم هي مسألة مسلم بها وإن المنهج الأمثل لمواجهة تلك التهديدات يتمثل في امتلاك القدرات العسكرية التي تضمن للدولة مواجهة تلك التهديدات وقد أكدت إسرائيل ذلك عند صياغتها لإستراتيجيتها الأمنية الجديدة بإدراك دقيق لمتغيرات البيئة الأمنية ومتطلبات مستقبلها.

---

[٣] **المصدر نفسه، ص٩٧.**